

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان من 27 إلى 30 نونبر 2017 مراكش

## دور الأحزاب السياسية والهيكل النقابي في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء

تجمع كل الدراسات والتقارير الوطنية والإقليمية والدولية على استمرار ضعف المشاركة السياسية والنقابية للمرأة في المنطقة العربية وتراجعها نظرا لارتباط هذه المشاركة بعوامل وأسباب تتجاوز القدرات الذاتية للمرأة وتمكينها، وتأثرها بالمناخ السياسي العام وبالرؤى الاجتماعية والثقافية السائدة في مجتمعاتنا العربية والتي ما تزال تشكل عائقا رئيسيا أمام المشاركة بشكل عام، ومشاركة النساء وانخراطهن في الفعل السياسي والنقابي بشكل خاص، وإن كان ذلك متفاوتا من بلد إلى آخر .

كما أنتعاطي الأحزاب والنقابات مع قضايا النساء ومشاركتهن يطرح إشكالات عديدة تحول دون الحضور الفاعل والمؤثر للنساء في هيكلها، ذلك أن مسألة إدماج المرأة لم تطرح بعد كأولوية تعكس مسؤولية هذه الهياكل والتزامها نحو الدفع في اتجاه ترسيخ قيم المساواة والعدالة والديمقراطية سواء داخل مؤسسات الدولة أو في المجتمع ككل. وحتى عندما تطرح مشاركة المرأة وتيسير وصولها إلى مراكز القرار، عادة ما يكون تبني الممارسات الكفيلة بتحقيق ذلك، وسيلة للتدليل على حداثة الهيكل الحزبي أو النقابي أو للاستجابة لمتطلبات سياسية، وليس هدفا تنمويا وإنسانيا قائم الذات.

إن التذبذب وعدم الوضوح والجدية في التعاطي مع إشكالية المشاركة السياسية للنساء، جعل معظم التنظيمات الحزبية والنقابية في البلدان العربية تعيش مفارقة صارخة على مستوى تعاطيها مع ملف المرأة، ما يجعلها تناقض الرسالة المطلوبة والحقوقية والتوعوية التي تدافع عنها وتعمل من أجلها. أضف إلى ذلك تباطؤ وتيرة الإصلاحات الهيكلية الداخلية لهذه التنظيمات ما أثر على فرص المشاركة واتخاذ القرار للرجال والنساء على حد سواء وللنساء بشكل خاص. ذلك أن آليات التداول على السلطة ومسارات الارتقاء والمشاركة في رسم السياسات واتخاذ القرار داخل هذه التنظيمات عادة ما تحصر في مجموعة بحد ذاتها وتكون فرص النفاذ إليها صعبة ومعقدة لاسيما بالنسبة إلى النساء. خلقت هذه العزلة فجوة عميقة في الثقة خاصة مع القاعدة النسوية، وتشكل مع غياب الثقة واقع من الإحباط والعزوف عن العمل السياسي والنقابي، ساهم في غياب قيادات شابة فاعلة عن العمل الحزبي والنقابي وفي تجديد هذه التنظيمات وتيسير عمليات الإصلاح وإعادة الهيكلة داخلها .

لذا يعتبر إلى حد اليوم، انخراط النساء في الحقلين السياسي والنقابي تحديا رئيسيا، يحتاج إلى نضال على المستوى المجتمعي وكذلك على المستوى المؤسسي والهيكلية. وحتى لا يؤدي هذا الواقع إلى مزيد اهتزاز ثقة النساء في قدرة الجسمين السياسي والنقابي على تبني خطاب قوي ومساند للحركة النسائية والعزوف عن العمل النقابي والحزبي للبحث عن أشكال جديدة للمشاركة صلب هياكل المجتمع المدني والفضاءات الافتراضية، بات العمل المشترك على الصعيد الإقليمي والتشبيك من أجل تبادل الخبرات والتجارب واستخلاص الدروس ضرورة لا مناص منها لخلق قاعدة عمل مشتركة تكون أكثر تأثيرا في السياسات وتدفع في اتجاه التزام أقوى تجاه إطار العمل الدولي والمرجعية الأممية التي تشكلت نتيجة مسار متكامل ومترايب لإقرار الحقوق وسد الفجوات.

ونسوق في هذا الجزء من العمل جملة من التوصيات ذات البعد الإقليمي لفائدة مختلف الفاعلين والمتدخلين في مسألة المشاركة السياسية والنقابية للنساء، يمكن أن تشكل قاعدة للعمل المشترك للمرحلة القادمة :

### توصيات لفائدة المنظمات العاملة في مجال تعزيز حقوق المرأة وحقوق الانسان

1. تنفيذ أنشطة دعوة ومناصرة مشتركة على الصعيد الإقليمي لحث الحكومات على التطبيق الجاد والفعال للاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الإنسان للنساء بصفة خاصة وذلك حتى تتمتع النساء بالحقوق التي تضمنها وبالتدابير التي تنص عليها للتعجيل بالمساواة.

2. تدقيق التشريعات الموجودة واستحداث التشريعات الجديدة التي تركز مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص عبر التشريعات التي ترفع واقع التبعية الاقتصادية والتهميش الاجتماعي عن المرأة بما في ذلك م حاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي، و محاربة التمييز المشروع وإقرار تشريعات وقوانين نافذة.
3. تجميعاً لفضل الممارسات الحزبية والنقابية لتعزيز مشاركة المرأة على الصعيد العربي، ونشرها لدى النقابات والأحزاب بهدف النسخ على منوالها.
4. تعزيز الوعي بقضايا النوع الاجتماعي لدى النشطاء السياسيين والنقابيين وعلى كافة الهياكل قاعدياً ومناطقياً ومركزياً، وذلك عبر تنفيذ برامج تدريبية على الصعيد الإقليمي تتيح تبادل الخبرات والتجارب وتؤسس لعلاقات شراكة بين الهياكل النقابية والأحزاب السياسية.

### توصيات لفائدة النساء الناشطات

1. استثمار لجان المرأة من أجل الدفع في اتجاه تعزيز حقوق النساء، وكذلك للتنسيق مع باقي الهياكل لدعم منظور النوع الاجتماعي صلب الفعل السياسي والنقابي.
2. رفض حصر أدوار النساء في المجالات "التقليدية" التي تفر التمييز على أساس الجنس كأن تتكفل النساء الناشطات دائماً بالملفات الاجتماعية وقضايا النساء دون غيرها.
3. بلورة استراتيجية للشراكة مع وسائل الإعلام في اتجاه دعم منظور جديد لقدرات النساء وأدوارهن في المجتمع بشكل عام، وتحسين حضور المرأة في وسائل الإعلام بشكل خاص.
4. تفعيل الهياكل النسائية الموجودة (على غرار لجنة المرأة في الاتحاد البرلماني العربي) لتيسير التنسيق والتشاور وللضغط من أجل اقرار الكوتا والتناصف على الصعيد الإقليمي.
5. بناء كوادر سياسية نسائية على المستوى المحلي بما يفسح المجال لترقي المرأة للوصول إلى مستويات أعلى ولكي تجد الأحزاب مرشحات قويات قادرات على المنافسة والفوز في الانتخابات.
6. تنظيم حملات توعية في الأوساط النسائية لتعريفهن بحقوقهن، وتوعية النساء والرجال على حد السواء بأن مشاركة النساء في العمل السياسي الحزبي وفي المراكز القيادية الحزبية والنقابية هي مشاركة في تحقيق التنمية البشرية في البلاد.

### الأحزاب السياسية

1. بلورة ميثاق شرف حزبي عربي يمهد لحياة وبيئة حزبية تستجيب لحقوق النساء ويضمن نزاهة العملية الانتخابية واحترام نتائجها ويضمن مبدأ تكريس التداول السلمي للسلطة والتمثيل العادل بين النساء والرجال، ويتصدى لكل أشكال التمييز التي تنتقص من حقوق النساء كمواطنات.
2. إعادة صياغة الأنظمة الداخلية للأحزاب بحيث تحدد آليات عملية وملزمة لانتخاب المرأة في المواقع القيادية فيها، وذلك لحل مشكلة تعاقب الاجيال وإعطاء الفرصة للأجيال الشابة وتمثيل الجميع. ووضع نصوص صريحة وواضحة لذلك، وآليات عمل مأسسة تعكس رؤى ثابتة ودائمة في التعااطي مع مشاركة المرأة.
3. القيام بأنشطة توعوية داخلية لفائدة الرجال، خاصة في المناطق والمدن الصغيرة والقرى، لتوعية أعضاء الحزب بأهمية استقطاب النساء والتأثير الإيجابي لمشاركتها على مستوى التنمية المحلية، وهو ما سيساهم في نشر ثقافة المساواة وجعل الرجال مناصرين لها لا معارضين.

### النقابات العمالية والمهنية

1. تعزيز التشبيك العربي عبر تفعيل الآليات واللجان المشتركة، وعقد لقاءات دورية منتظمة لمواكبة التغيرات السياسية والاجتماعية المستمرة التي تشهدها عديد الدول العربية ولوضع إطار عمل مشترك يحدد التوجهات الرئيسية للعمل النقابي.
2. مراجعة قوانين العمل والتقدم بمقترحات تعديلات للحكومات بهدف حذف كل مظاهر التمييز التي تطال النساء العاملات والتي تقف عقبة أمام انخراطهن في العملين النقابي والحزبي.
3. القيام بحملة إقليمية مشتركة للتعريف بأهمية العمل النقابي وضرورة الانخراط وفيه والانضمام له، تركز أساسا على استقطاب النساء والشباب.
4. تكثيف الدورات التكوينية الإقليمية لفائدة القيادات النقابيات وتقوية قدراتهن التواصلية، ودعم انخراطهن ومشاركتهن المكثفة في المفاوضات الجماعية، و اعتماد المحاسبة بحق التجاوزات التي تطال النساء سواء داخل التنظيم، أو في فضاءات العمل.

## الإعلام

1. تعبئة الإعلام العمومي من أجل لعب دوره في نشر ثقافة المساواة، ومحاربة الصور النمطية عن المرأة التي تركز منظورا غير صحيح عن واقعها وأدوارها .
2. تكوين الإعلاميات والإعلاميين من خلال دورات تدريبية في ثقافة حقوق الإنسان، وفي مهارات التعاطي مع القضايا النقابية والمشاركة السياسية.
3. إضافة بند لميثاق الشرف الصحفي يخصص للتنصيص على التنافس في المنابر الإعلامية وتشريك النساء في جميع المنابر والحوارات وخصوصا منها الحوارات المتصلة بالشأن العام، وتفعيل الموثيق الموجودة.

إن هذه التوصيات لا يمكن أن تطبق على مستوى الواقع إلا بالتزام جميع الأطراف المتدخلة والفاعلة بمبادئ حقوق الإنسان وإطار العمل الخاص بالاتفاقيات الدولية والمؤتمرات الأممية . ويجب أن تعاضدها جهود إقليمية من أجل بلورة رؤية مشتركة وإطار عمل موحد على مستوى التوجهات الرئيسية، وبراغي في ذات الوقت خصوصيات البلدان وأولوياتها.

ولعل في تأطير الأداء المؤسساتي بآليات للحكم الرشيد والمساءلة والشفافية ضمان لتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل طرف في مسار تنمية المجتمعات العربية ودمقرطتها. إن إنجاح المسارات الديمقراطية في بلداننا العربية يظل رهين الثقافة المجتمعية الجديدة التي يقع حمل إرسائها على النساء بشكل أول، ورهين إرساء وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة بما يكرس مناخا أكثر ملاءمة لممارسة المرأة لحقوقها ولمشاركتها في الشأن العمل دون أي مظهر من مظاهر الحيف والتمييز.